ظاهرة القطع في "النعت والعطف" دراسة في التركيب والدلالة

د. فلاح إبراهيم الفهداوي
أستاذ مساعد- دكتوراه في فلسفة اللغة العربية
وآدابها(نحو- صرف)
كلية الآداب والعلوم- جامعة قطر
fnaseef@qu.edu.qa

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول هذا البحث ظاهرة القطع في "النعت والعطف"، فقد جاءت نصوص من القرآن الكريم وكلام العرب النعتُ فيها ليس تابعًا للمنعوت، وكذلك المعطوف. وكان لا بُدّ من البحث عن تعليل يُفسِّر هذا الخروج عن المألوف في الاستعمال.

وفي هذا البحث، حاولت الوقوف على هذه الظاهرة المهمة التي ركّزَ النحاة فيها على المعنى لتفسيرها حينما لم تسعفهم الصناعة النحوية، يُضافُ إلى ذلك أن هذه الظاهرة قد أصبحت اليوم في عداد الاستعمالات والأساليب المُنقرِضة، إذ بدا واضحًا انصراف السليقة العربية عن هذا الأسلوب من التعبير مع ما له من قيمة دلالية وبلاغية.

وقد رأيت تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: الأول منها: تناولت فيه "أحكام القطع في النعت والعطف"، والثاني: تناولت فيه "دلالة القطع في النعت والعطف"، وهو الجزء المهم في هذه الدراسة إذ يُبيّن القيمة الدلالية والبلاغية لهذا الاستعمال، وأمّا المبحث الثالث فهو "تطبيقات على النعت والعطف المقطوعين"، وعرضت فيه طائفة من النصوص الفصيحة التي ورد فيها "النعت والعطف" مقطوعين، مع ذكر أقوال النحاة فيها.

الكلمات المفتاحية : القطع – النعت – العطف – التركيب – الدلالة .

المقدمة:

جمع علماء العربيةِ اللغةَ من ألسنة العرب الأقحاح، واستنبطوا قواعدها من استقراء الاستعمال العربي، فجاءت تلك القواعد في عمومها مترابطة، وفيها كثير من التناسق العقلي والمنطقي. ولم يكن من المتوقع في اللغة العربية ولا في غيرها من اللغات أن لا يكون هناك خروج عن ذلك المألوف المُقنّن المقعّد.

وقد اجتهد علماء العربية في البحث عن العلل المعنوية والبلاغية والمنطقية لتفسير ما خرج عن سُنن العربية، فحاولوا جاهدين تعليل كل ما ورد عن العرب بأسباب تبدو تارة أنها منطقية، وتارة أخرى غير ذلك.

وليس لزامًا على العربي ولا على غيره أن يكون كلُّ كلامه جاريًا على نسق واحد من القواعد دونما أيَّ خروج عنها، فممّا هو مقرر في اللسانيات الحديثة أنّ من أهم سمات اللغات الإنسانية أنها اعتباطية الاستعمال، أي ليس هناك من سبب منطقي أو عقلي يفرض على المتكلمين استعمالًا معيّنا دون غيره.

وليس من الضروري أيضًا تفسير كلَّ ما ورد خارجًا عن عموم الاستعمال وتعليله، إذ لا تخلو اللغة من تعبيرات وأساليب لا يُمكن القطع بصحة تفسيرها وتعليلها، وإنما تبقى المسألة تكهنية ولا سبيل للجزم فيها؛ وذلك كما قلنا لاعتباطية اللغة في الاستعمال سواء كان ذلك على مستوى المفردات أو التراكيب، ويُضاف إلى ذلك أيضًا المسألةُ الذوقية التي تحكمها في كثير من الأحيان البيئة التي تتكون وتتطور فيها اللغات.

والعربية شأنها شأن بقيَّة اللغات في ذلك إذ حملت في طيّاتها كثيرًا ممّا خرج عن القواعد العامة التي استنبطها العلماء من الشائع والمشهور من كلام العرب في كل باب من أبواب النحو والصرف؛ ولهذا كثرت عندهم طرق التأويل وأساليبه، حتى وصلت إلى حد تكاد تكون فيه رديفًا وموازيًا لما وضع من قواعد في كل باب، ولا يكاد يسلم باب من أبواب النحو، أو قاعدة من قواعده من الشذوذ والخروج عن المشهور في الاستعمال والقياس.

ولا يَعدِم النحويون واللغويون حيلة من محاولة إيجاد نكتة نحوية أو بلاغية لتفسير ما شذّ من الاستعمال؛ من أجل إعادته إلى أصل القاعدة، ولو كان ذلك بتأويل قسري يُبعد الكلام عن قصد صاحبه ومراده، بل يُبعده عن الذوق العربي أحيانًا، وبوجوه احتمالية متعددة تدور في ذهن مقعّدي القواعد فحسب، وليس في ذهن المتكلم أو السامع منها شيء.

ولا يخفى أن الوقوف عند حدود الصناعة اللفظية دونما الاهتمام بقضية معنى التعبير يُفقد النصوص روحها الدلالية والبلاغية.

ولم يكن باب النعت والعطف – شأنه شأن بقية أبواب النحو– بمنأى عن خروج بعض الاستعمالات عن المشهور في الاستعمال. وكان مما لفت انتباهي ظاهرة القطع في "النعت والعطف"، فممّا هو معلوم من القواعد النحويّة التي وضعها النحاة أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته

وجمعه، وكذلك المعطوف، وقد جاءت نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب النعتُ فيها ليس تابعًا للمنعوت، وكذلك المعطوف، من غير ما سبب لفظي يدعو لهذا الشذوذ في الاستعمال.

ولما لم يكن من سبيل لردّ هذه النصوص ولاسيّما أنها جاءت في كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كان لا بدّ من البحث عن تفسير وتعليل يُفسِّر هذا التحوّل والتغيُّر في الاستعمال، وبما يتوافق مع الذوق العربي في تأدية المعاني، إذ لم يُغفل علماء العربية مسألة الذوق العربي في التعبير عن أغراضهم، وكأننا بهم قد دخلوا في أعماق نفوس المتكلمين وعقولهم، فتلمّسوا مشاعرهم وأحاسيسهم؛ ليقفوا على وصف معنوي دقيق لما يُراد من كل أسلوب وتعبير نطقت به العرب، وهذا جزء مهم في استكمال منهجهم في جمع اللغة العربية وتقنينها، إذ لم يقتصر الأمر لديهم عند حدود وصف اللغة من الناحية اللفظية، وإنما جاوزا ذلك إلى محاولة الربط بين الصورة اللفظية بمستوياتها كافة والصورة الذهنية لدى المتكلم والمخاطب، ومطابقتها للواقع الخارجي، وهذا أمر يُحسب لهم في تحري دقة الوصف، ومطابقة كل مقال للحال الذي قيل فيه. وهذا ما صارت تؤكد عليه الدراسات اللسانية الحديثة في بحثها اللغوي، إذ أصبح من الواضح اليوم، توجُّه الدراسات اللّسانية الحديثة إلى ضرورة التأكيد على قضية الخطاب وسياقه وملابساته.

وأنا في هذا البحث سأحاول الوقوف على هذه الظاهرة المهمة التي لها دلالتها التعبيرية، والتي أصبحت اليوم في عداد الاستعمالات المنقرِضة، فقد بدا واضحًا انصراف السليقة العربية عن استعمال هذا الأسلوب الذي له دلالته الخاصة التي لا يؤديها غيره من الأساليب. وهو أيضًا من المواطن القليلة التي ركّز فيها النحاة على المعنى لتفسيرها حينما لا تُسعفهم الصناعة النحوية.

وقد رأيت تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: الأول منها: تناولت فيه "أحكام القطع في النعت والعطف"، والثاني: تناولت فيه "دلالة القطع في النعت والعطف"، وهو الجزء المهم في هذه الدراسة إذ يُبيّن لنا القيمة الدلالية والبلاغية لهذا الاستعمال، وأمّا المبحث الثالث فهو "تطبيقات على النعت والعطف المقطوعين"، وعرضت فيه طائفة من النصوص الفصيحة التي ورد فيها "النعت والعطف" مقطوعَين، مع ذكر أقوال النحاة الأوائل فيها.

المبحث الأول

أحكام القطع في "النعت والعطف"

ينـدرج النعـت والعطـف فـي اللغـة العربيـة فـي ضـمن مـا اصـطَلح عليـه النحـاة بـ(التوابع)، وهـي الأشـياء الأربعـة التـي تتبـع مـا قبلهـا فـي الإعـراب. ويُعرِّفـون (التـابع) بقولهم: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا[١].

والتوابع هي: النعت، والعطف والتوكيد، والبدل.

ويُعـرَّف النعـت بأنـه: التـابع المكمِّـل متبوعِـه: ببيـان صـفة مـن صـفاته، نحـو (مـررت برجلٍ كـريمٍ)، أو مـن صـفات مـا تعلَـق بـه – وهـو سـببيُّه – نحـو (مـررت برجلٍ كـريمٍ أبـوه)[٢]. ويُعـرَّف عطـف النَّسـق بأنـه: التـابع المتوسـط بينـه وبـين متبوعـه أحـدُ حروف العطف[٣].

واخـتُص النعـت والعطـف مـن بـين هـذه التوابـع الأربعـة بمخالفتهمـا أحيانًـا متبوعَيهمـا فـي الإعـراب، وقـد اصـطُلح علـى هـذه الظـاهرة بـ(القطع)، أو (النعـت المقطـوع)، و(المعطـوف المقطـوع)، وهـو أن يكـون النعـت مرفوعًـا لمنعـوت منصـوب، أو أن يكون منصوبًا لمنعوت مرفوع، وكذلك الحال مع المعطوف والمعطوف عليه.

وتسـميتهما بـ(النعت والعطـف) هـي مـن بـاب التجـوّز إذ لـم يُلحـظ فيهمـا حالتهمـا الجديـدة، وإنمـا لـوحظ فيهمـا حالتهمـا القديمـة التـي تُركـت، فهـي تسـمية (مجازيـة) باعتبـار مـا كـان، ولـيس باعتبـار مـا هـو متحقق بعـد القطـع ومـا يكـون فيـه مـن التقدير والتأويل، فهي جملة مستقلة مستأنفة[٤].

وقـد انحصـر القطـع فـي النعـت والعطـف مـع أحـوال المنعـوت بأحوالـه الثلاثـة (الرفـع، والنصـب، والجـرّ) بصـورتين، همـا: القطـع إلـى الرفـع، والقطـع إلـى النصـب؛ وذلـك لوجـوب المخالفـة بـين النعـت والمنعـوت فـي حالـة القطـع حتـى لا يلتـبس الأمـر بين الإتباع والقطع.

ولـم يَـرِد عـن العـرب القطـعُ إلـى الجـرّ باعتبـار الغـرض الـذي دعـا إليـه القطـع، إذ لا يترتـب سـبب بلاغـي يـدعو للقطـع إلـى الجـرّ كمـا هـو الشـأن فـي حالـة القطـع إلـى الرفع والنصب.

فـإنْ كـان المنعـوت مرفوعًـا جـاز فـي نعتـه قطعـه إلـى النصـبُ، ولا يجـوز الرفـع منعًـا للالتبـاس؛ لأنـه إنْ رُفـع فلـن يُعـرف أنـه مقطـوع، وإن كـان المنعـوت منصـوبًا جـاز قطـع النعـت إلـى الرفـع فقـط ولا يجـوز قطعـه إلـى النصـب، منعًـا للالتبـاس أيضًـا. أمـا إذا كـان المنعـوت مجـرورًا فيجـوز قطعـه إلـى الرفـع، أو النصـب، كمـا سـبق، إذ لا لَـبْس فيهما[٥].

يتلخّص من ذلك أنّ القطع في النعت والعطف يكون في الصور الآتية:

١- القطع من الرفع إلى النصب.

٢- القطع من النصب إلى الرفع.

٣- القطع من الجرّ إلى الرفع أو النصب.

رأي الخليل وسيبويه في النعت المقطوع:

وقف علماء العربية الأوائل عند هذه الظاهرة، ودققوا في شواهدها وعلَّلوا سبب هذا الخروج عن المألوف، ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٥هـ) إذ قال: (قَوْلهم (مَرَرْت بأخيك الْفَاجِرَ) نصبت (الْفَاجِرَ) على الذَّم وعَلى هَذَا ينصب هَذَا الْحَرْف فِي تبت ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾{المسد:٤}، وَمثله ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ ﴾ {النساء: ١٤٣}، وقوله تعالى: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلًا ﴾ {الأحزاب:٦١}، مَنْصُوبَة على الذَّم كَمَا ذكر أهل النَّحْو)[٦].

وأيَّد سيبويه(ت:١٨٠هـ) الخليلَ إذ قال: (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) (وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: (الحمد لله الحميدُ هو)، و(الحمد لله أهلُ الحمد)، و(الملك لله أهلُ الملك). ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا.

وأما الصفة فإن كثيرًا من العرب يجعلونه صفة، فيُتبعونه الأول فيقولون: (أهلِ الحمد) و(الحميدِ هو)، وكذلك (الحمد لله أهلِه): إن شئت جررت، وإن شئت نصبت.

وسمعنا بعضَ العرب يقول: (الحمد لله ربَّ العالمين)، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. ومثل ذلك قول الله عز وجل ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ {النساء: ١٦٢}. فلو كان كله رفعا كان جيدًا. فأمّا (المؤمنون) فمحمول على الابتداء.

وزعم عيسى أنّه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصبًا[٧]:

لقد حملت قيسُ بنُ عيلانَ حربَها على مستقلّ للنوائبِ والحربِ

أخاها إذا كانت غِضابًا سَمَا لها على كل حال من ذلولٍ ومن صعبِ صعب

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيمًا)[٨].

الفرق بين القطع إلى الرفع، والقطع إلى النصب:

يكون القطع تارة إلى الرفع، وأخرى إلى النصب. والنحاة يذهبون إلى أنّ النعت المقطوع إلى الرفع هو مرفوع بمبتدأ مضمر وجوبًا تقديره (هو)[٩]، وأمّا المقطوع إلى النصب فهو منصوب بفعل محذوف يُفسره السياق[١٠].

وهذه الطريقة من التأويل قائمة على أساس نظرية العامل التي تقتضي وجود عامل مؤثر في الرفع والنصب والجرّ، وقد اعتمد النحاة عليها لتوجيه ما خرج عن كثير الاستعمال، إذ يُقسّمون عناصر الجملةِ العربية إلى: (عمدة) لا يمكن الاستغناء عنها في الكلام، ولو تقديرًا، وتشمل: المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل. و(فضلة) يمكن الاستغناء عنها، وتشمل: المنصوبات بأنواعها، والمجرورات بأنواعها.

ولا شك أن القطع إلى الرفع ليس كما القطع إلى النصب، فالقطع إلى الرفع مبني على أساس أنّ الجملة هي اسميَّةٌ يُراد منها بناء الكلام على جهة ثبوت الوصف لموصوفه، فلا يكون الحدوث والتجدد مرادًا؛ لأن الجملة خالية من عامل الزمن. في حين يكون المراد من القطع إلى النصب التركيز على جانب الحدوث والتجدد؛ لأنّ الكلام مبني على إرادة معنى الحدوث والتجدُّد؛ لارتباط الجملة بعامل الزمن بحسب وقت الفعل المقدر في الجملة.

وباب القطع في النعت والعطف يُشبه إلى حدٍ كبير الفعل المضارع المنصوب بعد (أو)، و(حتى)، وفاء السببية، وواو المعية، وهو ما اصطَلح عليه الكوفيون بـ(النصب على الخلاف)، وذلك من جهة مخالفة ما بعد هذه الأدوات في الإعراب لما قبلها؛ ممّا يترتب عليه أنّ هذه الأشياء (النعت والعطف المقطوعين، والفعل المضارع المنصوب بعد هذه الأدوات) لا يصحّ أن تكون شريكًا في المعنى لما قبلها، فاحتاج الأمر إلى تأويل يقوم على المعنى لتوجيه هذا الخروج عن المألوف من كلام العرب

موقع "النعت والعطف" المقطوعين من الإعراب:

الأصل في الصفة أنها تتبع الموصوف، والمعطوف أن يتبع المعطوف عليه، فيأخذان أحكام متبوعَيها من الرفع والنصب والجرّ.

أمّا في حالة قطع الصفة عن الموصوف، والمعطوف عن المعطوف عليه فتختلف أحكامهما الإعرابية كما يختلف المعنى الذي يترتّب على هذا التحوّل في

الأسلوب. فمن المعلوم والمسلَّم به أنّ العدول من تركيب إلى آخر أو من صيغة إلى أخرى، أو من حركة إعرابية إلى أخرى يترتب عليه عدولٌ في المعنى، وعدولٌ في الغرض الذي يؤديه التعبير.

ففي حالة القطع يخرج هذان التابعان عن كونيهما نعتًا ومعطوفًا[١١]، ويصيران جملتين مستقلتين مستأنفتين لهما أحكامهما الخاصة، ولا علاقة لهما بما قبلهما من الناحية الإعرابية وليس لهما محلّ من الإعراب[١٢].

جاء في شرح التصريح: (قال الشاطبي: الصفة- يعني المقطوعة- مع المقدَّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب)[١٣].

ومن النحاة من كان له مذهب آخر في توجيه النعت المقطوع إذ جوّز بعضهم إعراب جملة النعت المقطوع حالًا[١٤]، قال عباس حسن: (ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هي (حال) إذا وقعت بعد معرفة محضة، و(نَعْت) إذا وقعت بعد نكرة محضة، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب (حالًا) بعد المعارف المحضة، و(نعتًا) بعد النكرات المحضة، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة. والرأي الأول، أقْوَم وأحْسنُ)[١٥].

وقال عباس حسن أيضًا: (إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعتًا إلّا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه. أمّا حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتًا، لأن صلتها الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة[١٦]- في الرأي الشائع- ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاهما مستقلة بنفسها في الرأي الشائع بناء على الرأي المتقدم...، فليس بين الجملتين صلة إعرابية، بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديدة هو: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم)[١٧].

إن النحاة بتقعيدهم القواعد جعلوا الكلام على ضربين: ضربٌ هو الكثير المعهود في الاستعمال والموافق للقواعد وهذا لا يحتاج إلى تعليل أو تفسير بلاغي، وضربٌ جاء خارجًا عن الكثير المعهود في الاستعمال، وهذا يحتاج إلى تفسير وتعليل، وغالبًا ما يكون هذا الخروج هو لنكتة بلاغية ترجع إلى الذوق العربي وطريقته في التعبير عن المراد، قال عباس حسن: (أما السبب في تحويلها من نعت مفرد في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به... فسبب بلاغي، ذلك أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه،

وتوجيه الأبصار والأسماع إليه، يحولونها عن سياقها المألوف، وإعرابها الطبيعي، بقطعها وجوبًا من جملتها)[١٨].

وجوب حذف عامل النعت المقطوع:

يذهب النحاة إلى وجوب حذف عامل النعت المقطوع إن كان لمدح، أو ذم، أو ترحُّم، والعوامل المحذوفة هي: المبتدأ مع النعت المرفوع، والفعل مع النعت المنصوب[١٩]، ذهب إلى ذلك سيبويه ونسب القول فيه إلى الخليل إذ قال: (زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تُحدِّث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره)[٢٠].

والنحاة يوجبون حذف عامل الرفع والنصب للنعت والمعطوف المقطوعين؛ وذلك لأنهم لمّا قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترُّحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: (أدعو عبد الله) لخفي معنى الإنشاء، وتُوهّم كونه خبرًا مستأنفا[٢١].

قال ابن مالك: (لما بينت المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبًا، وكان للمبتدأ من وجوب الحذف نصيب، شرعت في بيان ذلك، ومواضعه – أيضًا– أربعة:

أحدها: النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه، لكونه لا يحتمل غير المراد نحو: (الحمد لله الصمد). فمثل هذا يجوز قطعه بالنصب، والرفع. فإذا نصب فـ(أمدح) ملتزم الإضمار، ليكون ذلك أدل على الإنشاء كما فعل بناصب المنادى. وإذا رفع فهو خبر مبتدأ ملتزم الإضمار أيضًا)[٢٢].

وجاء في حاشية الصبان في تعليل سبب القول بوجوب حذف عامل النعت المقطوع قوله: (قال أبو علي: إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحُّم حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت، وقيل: للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحُّم كما فعلوا في النداء، وتسمية المقطوع نعتًا باعتبار ما كان)[٢٣].

وإن كان النعت المقطوع لغير المدح أو الذم أو الترُّحم وإنما كان المراد منه التخصيص أو الإيضاح أو التعميم، أو التفصيل، جاز ذكر العامل الذي هو المبتدأ أو الفعل، حسب الحالة الإعرابية للمقطوع[٢٤]، فتقول: (مررت بزيدٍ التاجر)، بالأوجه الثلاثة بالجرّ على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على

المفعولية بفعل محذوف، ولك أنْ تُظهر كلًا من المبتدأ والفعل وتقول: (هو التاجرُ)، و(أعني التاجرَ)، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول: من هو؟ أو: مَن تعني[٢٥]؟

وجوب القطع في (النعت):

يذهب النحاة إلى وجوب قطع النعت عن منعوته في حالة اختلاف العاملين معنًى، أو اختلف عملهما، نحو: (جاء زيدٌ وذهب عمروٌ العاقلين) بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي هما العاقلان، وتقول: (انطلق زيدٌ وكلّمت عمرًا الظريفين) أي: أعني الظريفين، أو (الظريفان) أي: هما الظريفان، و(ومررت بزيدٍ، وجاوزت خالدًا الكاتبين، أو الكاتبان)[٢٦].

ولم أقف على شواهد فصيحة من كلام العرب المنقول تدلّ على وجوب القطع بالشرط الذي ذكره ابن عقيل، وإنما كانت الأمثلة التي استشهد بها أمثلةً صناعية جاء بها للتدليل على هذا الشرط، فالمسالة تبدو افتراضية؛ لذلك نميل إلى أنه لا ضرورة تدعو إلى وضع مثل هذه الشروط على ظواهر لغوية مفترضة، ويُكتفى برصد ما نقل عن العرب من الاستعمالات الفصيحة، وبيان النكتة البلاغية من هذا الاستعمال أو ذاك، وهذا هو الأصل في تقعيد القواعد، أمّا ما لم يرد فيه كلام فصيح من القرآن الكريم أو السُّنة الشريفة أو كلام العرب الموثوق بفصاحتهم فلا داعي لإثقال كاهل اللغة بقواعد لا شواهد لها.

شروط القطع في "النعت والعطف"

يذكر النحويون لجواز القطع في النعت والعطف أحكامًا وشروطًا، فمن هذه الشروط:

أولا– أن يكون المنعوت معروفًا ومشهورًا لدى المتكلم والمخاطب، وغير محتاج إلى التخصيص أو التوضيح[٢٧]، إذ لا قطع مع الحاجة إلى التخصيص أو التوضيح[٢٨].

ذهب إلى ذلك سيبويه ونسب القول فيه للخليل إذ قال: (زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم تُرد أن تُحدِّث الناس ولا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيمًا)[٢٩].

وقال الرضي الاستراباذي: (والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة)[٣٠].

وقال في موضع آخر: (إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة)[٣١].

فالقطع إنما يكون للدلالة على أنّ الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة[٣٢]. وإن تعددت النعوت ولم يُعرف المنعوت إلّا بمجموعها لم يجز القطع، ووجب اتباعها جميعًا لتنزيلها منزلة الشيء الواحد وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٣٣]:

وإنْ نعوتٌ كثُرتْ وقد تلتْ مفتقرًا لِذكرهنّ أُتبعتْ

وذلك كقولك: (مررت بزيد التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ) إذا كان (زيد) هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس، اسم كل واحد منهم (زيد)، وأحدهم (تاجر كاتب)، والآخر (تاجر فقيه)، والآخر (فقيه كاتب)، فلا يتعيّن زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها، وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك الذي تعيَّن به الأوجه الثلاثة: الإتباع، والقطع إلى الرفع، أو القطع إلى النصب، أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح.

وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع؛ لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع، سواء تعيَّن مسماه بدونها أم لا، لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول[٣٤].

ثانيًا- أن لا يكون النعت للتأكيد: ذكر هذا الشرط الرضي الاستراباذي في حديثه عن شروط القطع إذ قال: (اعلم أن جواز القطع مشروط، بألا يكون النعت للتأكيد، نحو: (أمس الدابر)، و(نفخة واحدة)؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عما هو متصل به معنى، لأن الموصوف في مثل ذلك نصّ في معنى الصفة دالّ عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد في: (جاءني القوم أجمعون أكتعون))[٣٥].

ثالثًا- أن لا يكون الاستعمال ملتزمًا فيه النعت[٣٦]: أي أن لا يكون من الألفاظ التي التزمت أو أكثرت العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة، نحو: (إلهين اثنين)، و(جاء القوم الجَمَّاءَ الغفيرَ)، و(الشِّعرى العبورَ)[٣٧].

رابعًا- أن لا يكون جاريا على مُشار به، إذ لا يجوز قطع النعت الواقع نعتًا لاسم الإشارة[٣٨]؛ لأن اسم الإشارة يحتاج النعت لتبيين ذاته، نحو: (هذا العالم)، قال الرضي الاستراباذي: (إن كان النعت المراد قطعه معرفة، وجب، ألا يكون المنعوت اسمَ الإشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته لتبيين ذاته)[٣٩].

خامسًا- أن لا يَفصل النعت المقطوع بين المنعوت والنعت التابع له[٤٠]؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، على اعتبار أن النعت المقطوع جملة مستأنفة مستقلة؛ ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه

من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل[٤١].

هذه هي الشروط التي ذكرها النحاة لجواز القطع في النعت، وزاد عليها الزجاجي شرطًا آخر هو وجوب تكرار النعت، وردّ عليه الرضي الاستراباذي بقوله: (وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت، والآية ردّ عليه[٤٢])[٤٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لمّا كان سبب القطع بلاغيًا – ولا بدّ من قيام هذا السبب– فمن البلاغة أيضًا ألا يُلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله، فيحكم بالخطأ على الاستعمال[٤٤].

المبحث الثاني

دلالة القطع في "النعت والعطف"

عُرفت العربية بالإيجاز باللفظ والتوسُّع في المعنى، وقد أشار سيبويه في مواضع عدة من كتابه إلى هذه القضية[٤٥]، ومعنى التوسُّع في المعنى هو أن تؤدي جملة واحدة معنى جملتين أو أكثر بأيسر طريق وأخصره، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ ﴾ الأعراف: ٥٦}، وقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ {نوح: ١٧}.

والقطع في النعت والعطف يدخل في باب التوسُّع في المعنى، إذ يُقطع النعت عن منعوته؛ ليكون جملة مستقلة مرتبطة بالمنعوت معنًى لا لفظًا.

ولا شك أن كل عدول في الاستعمال يترتب عليه عدول في المعنى، والانتقال من أسلوب إلى آخر غالبًا ما يترتب عليه توسُّع في المعنى، وذلك في عموم أبواب النحو وأساليب التركيب. وفي قضية القطع في النعت والعطف يذكر النحاة أنّ علَّة هذا العدول هو غرض بلاغي. وبعد تتبعنا لأغراض القطع ودلالته في النعت والعطف، يمكننا أن نعدِّد منها ما يلي:

أولًا– القطع لغرض المدح، نحو: (الحمد لله الحميدُ)، بالرفع، بإضمار: (هو). فـ(هو): مبتدأ، و(الحميد): خبره. قال سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) (وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: (الحمد لله الحميد هو)، و(الحمد لله أهل الحمد)، و(الملك لله أهل الملك))[٤٦].

وقال الفراء: (والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام)[٤٧].

ثانيًا- القطع لأجل الذم، نحو قوله تعالى في الذم:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ {المسد:٤}، بالنصب لـ(حمالةَ) بإضمار (أذم)، فـ(امرأته) مرفوع بالعطف على فاعل (يصلي) المستتر فيه، وَمثله قوله تعالى﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ ﴾ {النساء: ١٤٣}، وقوله تعالى: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلًا ﴾ {الأحزاب: ٦١}.

قال سيبويه: (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) (تقول: (أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ)، لم يرد أن يكرره، ولايُعرّفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ {المسد:٤} لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتمًا لها، وإن كان فعلًا لا يُستعمل إظهاره)[٤٨].

ثالثًا- القطع لأجل الترحُّم، نحو: (مررت بعبدك المسكين)، برفع المسكين ونصبه. قال الخليل: (قَوْلهم (مَرَرْت بِهِ الْمِسْكِين) نصبت (الْمِسْكِينَ) على أَنَّك رَحمته وَقَالَ مهلهل:

ولقد خبطْنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أخوالَنا وهم بنو الأعمامِ

نصب (أخوالنا) على الترحُّم)[٤٩].

رابعًا- القطع لغرض الإعلام أن المخاطَب يعلم ما يعلمه المتكلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة، قال الرازي: (ثم اختلف الكوفيون والبصريون في أن المدح والذم لِمَ صارا علتين لاختلاف الحركة؟ فقال الفراء: أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أنَّ الرجل إذا أخبر غيره فقال له: (قام زيد) فربما أثنى السامع على (زيد)، وقال: ذكرت والله الظريفَ، ذكرت العاقلَ، أي هو والله الظريفُ هو العاقلُ، فأراد المتكلم أن يمدح بمثل ما مدحه به السامع، فجرى الإعراب على ذلك)[٥٠].

خامسًا- قد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص، إذا كان وقوعه بعد نكرة، نحو: (مررت بأسدٍ في قفصه زائرٌ أو زائرًا)، أو: تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة، نحو: (أصغيت لعليٍّ الشاعر)، فيكون الحذف فيهما جائزًا.

سادسًا- القطع لأجل التنوّع والتفنن والمخالفة في إيراد الصفات، بقصد تشويق المخاطب وإبقائه منتبهًا، جاء في معترك الأقران: (قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها. قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يُخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خُولف في الإعراب كان المقصود أكمل، لأن المعاني عند

الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدًا، مثاله في المدح قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾. وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾. وقرئ شاذًّا: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ {الفاتحة:٢} برفع (ربّ) ونصبه. ومثاله في الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [٥١].

قال عباس حسن: (سبب القطع بلاغي محض هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفع قويّ إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيدًا من الانتباه إليه، وتقلق الفكر به، وأنه حقيقي بالتنويه وإبراز مكانته)[٥٢].

وقال الدكتور فاضل السامرائي: (ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يُلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو اللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه)[٥٣].

المبحث الثالث

تطبيقات على "النعت والعطف" المقطوعين

ورد القطع في النعت والعطف في أفصح الكلام وأبلغه، فجاء منه في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وفصيح كلام العرب. وسنتناول في هذا المبحث ما حمل على ذلك وفق ما يلي:

أولًا- ما ورد منه في القرآن الكريم:

حُمل على القطع في العطف قول الله عز وجل:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾{النساء:١٦٢}[٥٤].

قال الفراء في توجيه هذه الآية: (ونرى أنّ نصب ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ على أنه نعت للراسخين، فطال نعته ونصب على ما فسَّرت لك)[٥٥].

قال ابن قتيبة: (وقالوا في نصب ﴿المقيمين﴾ بأقاويل: قال بعضهم: أراد بما أنزل إليك وإلى المقيمين. وقال بعضهم: وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين،

وكان الكسائي يرده إلى قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾{البقرة: ٤} أي: ويؤمنون بالمقيمين، واعتبره بقوله في موضع آخر: يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ أي بالمؤمنين، وقال بعضهم: هو نصب على المدح. قال أبو عبيدة: هو نصب على تطاول الكلام بالنّسق)[٥٦].

وقال الزمخشريّ: (ارتفاع (الراسخون) على الابتداء. و(يؤمنون) خبره و(المقيمين) نصب على المدح. لبيان فضل الصلاة. وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد)[٥٧].

وحُمل على القطع في العطف أيضًا قوله جلّ ثناؤه في سورة البقرة:﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ {البقرة: ١٧٧}.

قال الفراء في توجيه هذه الآية: (ونصبت (الصَّابِرِينَ) لأنها من صفة (مَنْ)، وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام)[٥٨].

وقال ابن قتيبة في توجيه هذه الآية: (ومما يشبه هذه الحروف – ولم يذكروه – قوله في سورة البقرة: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ {البقرة: ١٧٧}. والقرّاء جميعا على نصب (الصابرين)، إلا عاصمًا الجحدري فإنه كان يرفع الحرف إذا قرأه، وينصبه إذا كتبه، للعلّة التي تقدم ذكرها.

واعتلّ أصحاب النحو للحرف، فقال بعضهم: هو نصب على المدح، والعرب تنصب على المدح والذم، كأنهم ينوون إفراد الممدوح بمدح مجدّد غير متبع لأوّل الكلام، كذلك قال الفرّاء. وقال بعضهم: أراد: وآتى المال على حبه ذوي القربى

واليتامى والمساكين وابن السّبيل والسائلين والصابرين في البأساء والضّرّاء. وهذا وجه حسن، لأنّ البأساء: الفقر)[٥٩].

وقال الزمخشري في توجيه هذه الآية: (وأخرج ﴿الصابرين﴾ منصوبًا على الاختصاص والمدح، إظهار فضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال. وقرئ ﴿والصابرون﴾. وقرئ ﴿والموفين﴾، ﴿والصابرين﴾)[٦٠].

وقال صاحب ملاك التأويل: (اتفق القراء السبعة في هذه الصفات الأربع وهي قوله في آية البقرة: ﴿والموفون والصابرين﴾، وفي آية النساء: ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾ على القطع كما اتفقوا في أم القرآن في الأربع صفات الواردة فيها على الاتباع، وقد اتفقت ثمانيتها في أنها صفات ثناء ومدح وتعظيم ثم اختلفوا فيما ذكرنا من الاتباع والقطع ولم يجروها مجرًى واحدًا، وقد ترجم سيبويه رحمه الله على ما ينصب على التعظيم والمدح)[٦١].

وللشيخ الشعراوي كلام لطيف في توجيه هذه الآية إذ قال: (ولنا أن نلحظ أن الحق جاء بـ(والموفون بِعَهْدِهِمْ) مرفوعة لأنها معطوفة على خبر (لكنَّ البر)، فلماذا جاء (والصابرين) منصوبة؟ فماذا يعني كسر الإعراب؟

إن الأُذُن العربية اعتادت على النطق السليم الفصيح فإذا كان الكلام من بليغ نقول: لم يَكسر الإعراب هنا إلا لينبهني إلى أن شيئًا يجب أن يُفهم، لأن الذي يتكلم بليغ، ومادام بليغًا وقال قبلها (والموفون)، ثم قال (والصابرين) فلابد أن يكون هناك سبب، ما هو السبب؟.

إنّ كلَّ ما سبقَ مطيةُ الوصول إليه هو الصبر، إيتاء المال على حبه ذوي القربى...؛ ولذلك أراد الله أن يُنبّه إلى مزية الصبر فكسر عنده الإعراب، وكسرُ الإعراب يقتضي أن نأتي له بفعل يناسبه فجاء قوله تعالى: (والصابرين)، وكأن معناها: وأخص الصابرين، وأمدح الصابرين.

ولماذا خصّ الله (الصابرين) بالمدح؟ لأن التكليفات كلها تعطي مشقات على النفس، ولا يستطيع تحمل هذه المشقات إلا من يقدر على الصبر. ومادام قد قَدِر على الصبر فكل ذلك يهون. ومن هنا خصّ الله الصبر بهذه الميزة. ولو جاءت (الصابرين) مرفوعة مثل ما قبلها، لربما مرت علينا ولم نلحظها)[٦٢].

ومما حُمل على القطع في النعت قوله تعالى ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ {المسد: ٤}.

قال الخليل في توجيه هذه الآية: (قَوْلهم (مَرَرْت بأخيك الْفَاجِرَ) نصبت (الْفَاجِرَ) على الذَّم وعَلى هَذَا ينصب هَذَا الْحَرْف فِي تبت﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾، وَمثله ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ ﴾ {النساء: ١٤٣}، وقوله تعالى: ﴿ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلاً ﴾ {الأحزاب: ٦١}، مَنْصُوبَة على الذَّم كَمَا ذكر أهل النَّحْو)[٦٣].

وحُمل على القطع في النعت قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴾{فصلت:٣}. ذهب إلى ذلك الطاهر بن عاشور إذ قال في توجيه هذه

الآية: (وانتصب (قرآنا) على النعت المقطوع للاختصاص بالمدح، وإلا لكان مرفوعًا على أنه خبر ثالث أو صفة للخبر الثاني)[٦٤].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى:﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلاً رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلاً ﴾{المزمل:٨-٩}. قال الطاهر بن

عاشور: (وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وأبو جعفر برفع (ربُّ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف حذفا جرى على الاستعمال في مثله مما يسبق في الكلام حديث عنه. ثم أريد الإخبار عنه بخبر جامع لصفاته، وهو من قبيل النعت المقطوع المرفوع بتقدير مبتدأ. وقرأه ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وخلف بخفض (ربِّ) على البدل من (ربك))[٦٥].

ثانيًا- ما ورد منه في الحديث الشريف:

لم يكن نصيب الحديث الشريف من العناية اللغوية بالقَدر الذي يتناسب مع منزلته ومكانته في التشريع الإسلام والعلوم الإسلامية، سوى ما جاء من شذرات هنا وهناك في كتب شُرّاح الحديث، وبعض الكتب التي عُنيت بإعرابه، مثل (إعراب الحديث الشريف) للعكبري، و(شواهد التوضيح) لابن مالك، و(عقود الزبرجد) للسيوطي.

وفيما يخصّ ما نحن بصدده من ظاهرة القطع في النعت والعطف فقد حُمل بعض ما جاء في الأحاديث الشريفة على النعت المقطوع.

فمن ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمرٍو، قال: (خرج علينا رسولُ الله ﷺ، ونحنُ جلوسٌ فأوسعْنا له فجلسَ، ثم قال: (أَيْنَ أَصْحَابِي الَّذِينَ هُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأَدْخُلُ الجَنَّةَ وَيَدْخُلُونَهَا مَعِي؟، قالها ثلاثًا، فقُلْنا: أغَيرُنا يا رسولَ الله؟ قال:

نَعَمْ، أَهْلُ الْيَمَنِ، الْمُطَّرَحِينَ فِي أَطْرَافِ الأَرْضِ، الْمَدْفُوعُونَ عَنْ أَبْوَابِ السُّلْطَانِ، يَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ لَمْ يَقْضِهَا)[٦٦].

جاء لفظ (المطرحين) في بعض روايات الحديث منصوبًا بين مرفوعين هما (أهلُ اليمن) و(المدفوعون)، وخُرِّج على أنه نعتٌ مقطوع عن منعوته، ومن أغراض قطع النعت: البيان، والمدح، والذم، والترحُّم. وإذا قُطع النعت، جاز رفعه بتقدير مبتدأ، أو نصبه بتقدير فعلٍ. ويقدر هنا: أعني المطرحين، أو نحو ذلك. وقوله (المدفوعون) إما أن يكون نعتًا تابعًا للمنعوت فهو مرفوع مثله، أو يعرب نعتًا مقطوعًا ويكون قد ارتفع هنا بتقدير مبتدأ؛ أي: هم المدفوعون[٦٧].

وقد جاء الحديث في روايات أخرى بلفظ (المطّرحون) بالعطف على (أهلُ اليمن)، وعلى هذه الرواية فلا إشكال فيه[٦٨].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قول أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: (نزلنا على خال لنا ذو مال – وذو هيئة –)[٦٩]، هكذا وقع في هذه الرواية، قال العكبري في توجيه الحديث: (والوجه فيه أن يقدر له مبتدأ أي: هو ذو مال)[٧٠].

ثالثًا– ما ورد منه في فصيح كلام العرب:

وردت نصوص من الكلام العربي الفصيح حملها النحاة على النعت المقطوع أو العطف المقطوع، فمن هذه النصوص في العطف المقطوع قول أمية بن أبى عائذ[٧١]:

ويأوي إلى نسوةٍ عطَّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السعالي

قال سيبويه في توجيه هذا البيت: (كأنه حيث قال: إلى نسوة عطل صرْنَ عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه، ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويهًا. قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعثًا، إلا أنَّ هذا فعل لا يستعمل إظهاره. وإن شئت جررت على الصفة)[٧٢].

وقال في موضع آخر من الكتاب: (ولو قلتَ: (شُعْثٍ) قَبُحَ)[٧٣].

وحُمل على ذلك في النعت والعطف قول الأخطل[٧٤]:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ

الخائضَ الغمرَ والميمونَ طائرُه خليفةَ الله يُستسقى به المطرُ

قال الخليل: (نصب (الخائضَ)، و(الميمونَ)، وَ(خَلِيفَةَ الله) على الْمَدْح والتعظيم... وَإِنَّمَا ينصب الْمَدْح والذم والترحُّم والاختصاص على إِضْمَار (أَعنِي))[٧٥].

وقد روى سيبويه البيت برفع (الخائضُ)، و(الميمونُ)، وَ(خَلِيفَةُ الله) في باب (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)، وقال: (ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا)[٧٦].

ومنه أيضًا قول المهلهل[٧٧]:

ولقد خبطْنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أخوالَنا وهم بنو الأعمامِ).

قال الخليل: (نصب (أخوالنا) على الترحُّم)[٧٨].

وأورد سيبويه هذا البيت في باب (ما ينتصب على التعظيم والمدح) فقال: (وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول،... ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت)[٧٩].

وقال السيرافي: الشاهد فيه أنّه رفع (أخوالنا) على أنّه خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هم أخوالنا وهم بنو الأعمام. وقوله: وهم بنو الأعمام، يدل على المبتدأ المحذوف[٨٠].

ومن ذلك أيضًا قول الخرنق:

لا يبعدَنْ قومي الذين هُمْ سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزُر

النازلينَ بكل معترك والطيّبين معاقدَ الأُزُر

أورد سيبويه هذا الأبيات في باب (ما ينتصب على التعظيم والمدح) وقال: (فرفع (الطيبين) كرفع (المؤتون)[٨١])[٨٢].

وقال الفراء: (وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله. وقال بعض الشعراء:

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمامِ وليثَ الكتيبةِ فِي المزدحم

وذا الرأي حين تغم الأمور بذات الصليل وذات اللّجم

فنصب (ليثَ الكتيبة) و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض لأنه من صفة واحدٍ، فلو كان (الليث) غير (الملك) لم يكن إلا تابعًا كما تقول: (مررت بالرجل والمرأة)، وأشباهه)[٨٣].

ومما جاء من ذلك مرفوعا على القطع قول ابن خياط العكلي[٨٤]:

وكلُّ قوم أَطَاعُوا أمر مُرْشِدِهِمْ إلا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظاعنين ولَمَّا يُظْعِنُوا أحدًا والقائلون: لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

قال سيبويه في توجيه البيت: (ومن العرب من يقول: (الظاعنون) و(القائلين)، فنصبه كنصب (الطيبين) إلا أن هذا شتم لهم وذم كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع)[٨٥].

ومنه قول عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداةَ الله من كذب وزور

أورد الخليل هذا البيت في باب (النصب على الذم)، وقال: (نصب (عداةَ الله) على الذَّم، وَقَالَ النَّابِغَة الذبياني:

لعمري وَمَا عمري عَليّ بهين لقد نطقت بطلا عَليّ الأقارع

أقارع عَوْف لَا أحاول غَيرهَا وُجُوهَ قرود تبتغي من تجادع

نصب (وُجُوه قرود) على الذَّم)[٨٦].

قال سيبويه عن بيت عروة الصعاليك: (إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين)[٨٧].

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا لنتائج نستطيع أن ذكر منها ما يلي:

أولًا- أن الوقوف عند حدود الصناعة اللفظية دون الاهتمام بقضية معنى التعبير يُفقد النصوص روحها الدلالية والبلاغية.

ثانيًا- لم يقتصر الأمر لدى علماء العربية عند حدود وصف اللغة من الناحية اللفظية، وإنما جاوزا ذلك إلى الدخول في أعماق نفوس متكلمي اللغة لمعرفة مشاعرهم وأحاسيسهم، ومحاولة الربط بين الصورة اللفظية والصورة الذهنية لدى المتكلم والمخاطب، ومطابقتها للواقع الخارجي، وهذا جزء مهم في استكمال منهجهم في جمع اللغة العربية وتقنينها، وهذا ما صارت تُعنى به الدراسات اللسانيَّة الحديثة في بحثها اللغوي من ضرورة التأكيد على قضية الخطاب وسياقه وملابساته.

ثالثًا- جاءت نصوص من القرآن الكريم وكلام العرب النعتُ فيها ليس تابعًا للمنعوت من غير ما سبب لفظي يدعو لهذا الشذوذ في الاستعمال، وكذلك المعطوف.

رابعًا- انحصر باب القطع إلى الرفع والنصب، ولم يرد عن العرب القطعُ إلى الجرّ باعتبار السبب والغرض الذي دعا إليه القطع بناءً على ما فسّر به النحاة هذه الظاهرة، إذ لا يترتب سبب بلاغي أو معنوي يدعو للقطع إلى الجرّ كما هو الحال مع حالتي الرفع والنصب.

خامسًا- في حالة القطع في (النعت والعطف)، يخرج هذان التابعان عن كونيهما نعتًا أو معطوفًا ، ويصيران جملتين مستقلتين مستأنفتين لهما أحكامهما الخاصة، ولا علاقة لهما بما قبلهما من الناحية الإعرابية، وليس لهما محلّ من الإعراب.

سادسًا- هناك تشابه وتناظر بين باب القطع في النعت والعطف، والفعل المضارع المنصوب بعد (أو)، و(حتى)، وفاء السببية، وواو المعية، وهو ما اصطَلح عليه الكوفيون بـ(النصب على الخلاف)، وذلك من جهة مخالفة ما بعد هذه الأدوات في الإعراب لما قبلها؛ ممّا يترتب عليه أن هذه الأشياء (النعت، والعطف المقطوعين، والفعل المضارع المنصوب بهذه الأدوات) لا يصحّ أن تكون شريكًا في المعنى لما قبلها، فاحتاج الأمر إلى تأويل يقوم على المعنى لتوجيه هذا الخروج عن المألوف من كلام العرب.

سابعًا- إنّ كلَّ عدول في الاستعمال يترتب عليه عدول في المعنى، والانتقال من أسلوب إلى آخر غالبًا ما يترتب عليه توسُّع في المعنى، والتوسع في المعنى هو أن تؤدي جملة واحدة معنى جملتين أو أكثر بأيسر طريق وأخصره. وفي قضية القطع في النعت والعطف يذكر النحاة أن علَّة هذا العدول هو غرض بلاغي.

ثامنًا- إنّ ظاهرة القطع في النعت والعطف قد أصبحت اليوم في عداد الاستعمالات والأساليب المُنقرِضة، إذ بدا واضحًا انصراف السليقة العربية عن هذا الأسلوب من التعبير.

تاسعًا- لمّا كان سبب القطع بلاغيًا - ولا بدّ من قيام هذا السبب- فمن البلاغة أيضًا ألا يُلجأ إلى استعمال القطع في النعت والعطف مع مَن يجهله؛ فيحكم بالخطأ على هذا الاستعمال.

الهوامش

١ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧٧/٣.
٢ - المصدر نفسه: ١٧٨/٣.
٣ - المصدر نفسه: ٢٠٦/٣.
٤ - يُنظر النحو الوافي: ٥١١/١.
٥ - المصدر نفسه: ٥١١/١.
٦ - الجمل في النحو: ٩٠.
٧ - ديوان ذو الرّمة: ٣٠٥.
٨ - الكتاب: ٦٢/٢.

٩ - من المواطن التي يطرد فيها حذف المبتدأ وجوبًا هو النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه، ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٦/١، والمدارس النحوية، شوقي ضيف: ٧٤.
١٠ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٩/٣.
١١ - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٩٩/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٦/٣.
١٢ - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٧.
١٣ - شرح التصريح على التوضيح: ١٢٦/٢.
١٤ - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٦/٣، وشرح التصريح: ٢/ ١١٧.
١٥ - النحو الوافي: ٤٩٠/٣.
١٦ - صارت الجملة المستأنفة جملةً إنشائيةً غير طلبية، ولو ظهر الفعل المحذوف حذفا واجبا لأوهم أن الكلام خبري، ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٦٠/١، و حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٢٤/١.
١٧ - النحو الوافي: ٥١١/١.
١٨ - المصدر نفسه: ٥١٢/١.
١٩ - يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٦/٣.
٢٠ - الكتاب: ٦٤/٢.
٢١ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٢٥/٢، وشرح الأشموني: ٦٨/٣.
٢٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٦٠/١.
٢٣ - يُنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٢٤/١.
٢٤ - يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨٦/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٢٤/١.
٢٥ - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٢٥/٢.
٢٦ - ينظر شرح ابن عقيل: ١٨٨/٣.

٢٧ - التخصيص: هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو (مررت برجل طويل). والتوضيح هو إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف، نحو (مررت بمحمد الخياط)، ينظر معاني النحو: ١٥٧/٣.
٢٨ - يُنظر شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢.
٢٩ - الكتاب: ٦٤/٢، و٦٢/٢.
٣٠ - شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢.
٣١ - المصدر نفسه: ٣٢٢/٢.
٣٢ - يُنظر شرح قطر الندى: ٢٢٨، ومعاني النحو: ١٧٠/٣.
٣٣ - يُنظر متن ألفية ابن مالك: ٤٥.
٣٤ - ينظر شرح التصريح على التوضيح (بتصرف): ١٢٥/٢- ١٢٦.
٣٥ - شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢، ويُنظر معاني النحو: ١٧٠/٣.
٣٦ - يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٩٦١/٢.
٣٧ - ينظر النحو الوافي: ٤٩٠/٣. و(الشِّعرى): هو النجم، وسميت العبور لعبورها المجرة.
٣٨ - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٩٦١/٢.
٣٩ - شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢.
٤٠ - ينظر شرح التصريح على التوضيح: ١٢٥/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٢٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٩٦١/٢.
٤١ - ينظر شرح التصريح على التوضيح: ١٢٤/٢.
٤٢ - يعني قوله تعالى: گ گ گ﴾{المسد:٤}.
٤٣ - شرح الرضي على الكافية: ٣٢٢/٢، وينظر معاني النحو: ١٧٠/٣.
٤٤ - ينظر النحو الوافي: ٤٩٢/٣.
٤٥ - ينظر الكتاب: ١٨١/١، ٢١٣/١، ٤١٠/١.
٤٦ - الكتاب: ٢/ ٦٢، ينظر شرح السيرافي: ٢٥٢/١، ومعاني النحو: ١٧١/٣.
٤٧ - معاني القرآن للفراء: ١٦٨/١.
٤٨ - الكتاب لسيبويه: ١٧١/٢.
٤٩- الجمل في النحو: ٩٠، وينظر الكتاب: ٧٥/٢.
٥٠ - مفاتيح الغيب: ٢١٩/٥.

٥١ ـ معترك الأقران: ٢٦٨/١، وينظر البرهان في علوم القرآن:٤٤٦/٢، والتفسير الكبير للرازي: ٤٩/٥، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٩/١.
٥٢ ـ النحو الوافي: ٤٩٢/٣.
٥٣ ـ معاني النحو: ١٦٧/٣.
٥٤ ـ نُسب في بعض الروايات إلى عائشة رضي الله عنها، وأبان بن عثمان رضي الله عنه أن نصب (المقيمين) خطأ، من كاتب المصحف. وقرأتها عائشة، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، والحسن، ومالك بن دينار، والجحدري، وسعيد بن جبير، وعيسى بن عمر، وعمرو بن عبيد (والمقيمون) بالرفع. ولا تُرد قراءة الجمهور المجمع عليها بقراءة شاذة. ينظر في ذلك التحرير والتنوير: ٢٩/٦. وقال ابن عاشور معلقا على هذا: (ومن الناس من زعم أن نصب (المقيمين) ونحوه هو مظهر تأويل قول عثمان لكُتّاب المصاحف حين أتموها وقرأها أنه قال لهم: (أحسنتم وأجملتم وأرى لحنا قليلا ستقيمه العرب بألسنتها). وهذه أوهام وأخبار لم تصح عن الذين نسبت إليهم. ومن البعيد جدا أن يخطئ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها فيفردها بالخطأ دون سابقتها أو تابعتها، وأبعد منه أن يجيء الخطأ في طائفة متماثلة من الكلمات وهي التي إعرابها بالحروف النائبة عن حركات الإعراب من المثنى والجمع على حده. ولا أحسب ما رواه عن عائشة وأبان بن عثمان في ذلك صحيحًا. وقد علمت وجه عربيته في المتعاطفات). ينظر التحرير والتنوير: ٣٠/٦.
٥٥ ـ معاني القرآن للفراء: ١٠٦/١.
٥٦ ـ تأويل مشكل القرآن: ٣٩، ويُنظر البحر المحيط: ١٣٤/٤، وشرح شذور الذهب: ٥٤، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٥٢٩/٢.
٥٧ ـ الكشاف: ٥٩٠/١، وينظر محاسن التأويل: ٤٤٦/٣.
٥٨ ـ معاني القرآن للفراء: ١٠٦/١.
٥٩ ـ تأويل مشكل القرآن: ٤٠/١، ويُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٦/١.
٦٠ ـ الكشاف: ٢١٧/١، وينظر معاني القرآن للأخفش: ١٦٧/١.
٦١ ـ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: ١٦/١، وينظر البحر المحيط: ١٤٠/٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٤٧٨/١.
٦٢ ـ يُنظر تفسير الشعراوي (بتصرف): ٤٤٨/١.
٦٣ ـ الجمل في النحو: ٩٠، وينظر الكتاب: ٧٠/٢-٧٤.
٦٤ ـ التحرير والتنوير: ٢٣١/٢٤.
٦٥ ـ التحرير والتنوير: ٢٦٧/٢٩.
٦٦ ـ ينظر في تخريج الحديث المعجم الكبير للطبراني: ٩٢/١٣.
٦٧ ـ ينظر المعجم الكبير للطبراني (الهامش): ٩٢/١٤.
٦٨ ـ ينظر االمعجم الكبير للطبراني(الهامش): ٩٢/١٣. وأكثر روايات الحديث جاءت برفع (المطرحون)، ينظر المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١٢١، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٥٧/١٠.
٦٩ ـ ينظر في تخريج الحديث كتاب (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: ٢٨٦/٢، ويروى الحديث بلفظ (ذي مال وذي هيبة)، ينظر في ذلك مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤١٣/٣٥، وكتاب (صحيح السيرة النبوية) للألباني: ١٢٧.
٧٠ ـ ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للعكبري: ٥٧.
٧١ ـ ينظر البيت في كتاب سيبويه: ٦٦/٢، ويروى البيت أيضًا بـ(شعثٍ)، وينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١.
٧٢ ـ ينظر البيت في كتاب سيبويه: ٦٦/٢، ويروى البيت أيضًا بـ(شعثٍ)، وينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١.
٧٣ ـ الكتاب: ٦٣/٢.
٧٤ ـ ديوان الأخطل: ١٠٣.
٧٥ ـ الجمل في النحو: ٩٢.
٧٦ ـ الكتاب: ٦٢/٢.
٧٧ ـ يُنظر في تخريج البيت الكتاب: ١٦/٢.
٧٨ ـ الجمل في النحو: ٩٢.
٧٩ ـ الكتاب: ٦٢/٢.
٨٠ ـ ينظر شرح أبيات سيبويه: ٤١/٢.
٨١ ـ يعني بذلك رفع كلمة (المؤتون الزكاة) في قوله تعالى: ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾{النساء:١٦٢}.
٨٢ ـ الكتاب: ٦٤/٢.

٨٣ ـ معاني القرآن للفراء: ١٠٦/١، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٤/٢.
٨٤ ـ ينظر في تخريج الأبيات الكتاب: ٦٤/٢.
٨٥ ـ الكتاب: ٦٤/٢.
٨٦ ـ الجمل في النحو: ٩٠.
٨٧ ـ الكتاب: ٦٢/٢.

المصادر والمراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تفسير أبي السعود (المتوفى: ٩٨٢هـ)، بيروت.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مصر/ القاهرة، ط: ١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزي.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط: ١، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، تونس، ١٩٨٤هـ.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الرياض، ط: ١، ١٤١٤هـ.
- تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، لبنان، ط: ١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- ديوان الأخطل، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٤.

- ديوان ذو الرمة، (ت: ١١٧هـ).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، ط: ١،، ١٤١٥هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه، السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: ١١، ١٣٨٣.
- صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الأردن، ط: ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ.
- الكتاب، سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.
- محاسن التأويل، القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.

- المدارس النحوية، شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- معانى القرآن، الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- معاني القرآن، الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر ط:١.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، بيروت، ٢٠٠٧.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بيروت، ط: ١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني المُجَلَّدان الثَّالِثَ عَشَرَ والرابع عشر، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ).
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٠هـ.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، بيروت.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد الكَشّي (ت: ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)،دار المعارف، ط: ١٥.

The phenomenon of cutting in "Adjective and Inflection" A Study in structure and significance

Dr. Falah Ibrahim AL-Fahdawi
Ph.D. In Philosophy of Arabic Language (Grammar and Morphology)
College of Arts and Sciences, Qatar University
fnaseef@qu.edu.qa

Abstract

This research deals with the phenomenon of cutting in the "Adjective and Inflection". There are texts in the Holy Quran and the speech of Arabs in which the adjective is not coincided or subscribed to the described thing. This out of the ordinary in use should be investigated.

In this research, I try to identify this important phenomenon in which the grammarians focused on the meaning to interpret it when the syntactic industry did not help them to find a logical explanation. Moreover, this phenomenon has now become one of the extinct uses and methods in spite of its rhetorical value.

This research is divided into three topics: the first of them deals with the "Rules of cutting in Adjective and inflection" and the second deals with the "The Significance of cutting in Adjective and Inflection" which is the important part in this study because it indicates the rhetorical value of this use. The third topic deals with the "applications of Cutting in Adjectives and Inflections" and I presented a wide range of clear texts in which the adjective and inflection are cut off, with the opinions of the grammarians.

Keywords: Cutting - Adjective- Alphanumeric- Structure – Significance .